

مقارنة معايير التدقيق الجزائرية مع نظيرتها الدولية

-دراسة عينة من المعايير (210-701)-

**Comparative Analysis of Algerian and International Auditing Standards:
The Case of ISA 210 and ISA 701**

سعداوي مراد مسعود*1،

المركز الجامعي آفلو (الجزائر)، مخبر البحوث القانونية والاقتصادية ، m.saadaoui@cu-aflou.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/12/01

تاريخ القبول: 2025/10/24

تاريخ الاستلام: 2025/08/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على بعض معايير التدقيق الجزائرية الصادرة إلى غاية ديسمبر 2024 ومدى توافقها مع معايير التدقيق الدولية وهما المعيارين 210 و710، معيار اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق، ومعيار تقرير المدقق المستقل وذلك بإظهار أوجه التشابه أو الاختلاف بينهما، توصلت الدراسة إلى أن المعايير الدولية للتدقيق تتميز عادةً بتفاصيل أكثر مقارنةً بمعايير التدقيق الجزائرية، مع التأكيد على وجود توافق كامل بين محتويات المعايير الجزائرية ومتطلبات المعايير الدولية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق المحلية ؛ معايير التدقيق الدولية ؛ اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق ؛ تقرير المدقق المستقل .

تصنيف M40:JEL ، M42

Abstract:

This study aimed to shed light on certain Algerian auditing standards issued up to December 2024 and assess their alignment with international auditing standards, specifically standards 210 and 710—namely, the Standard on Agreeing the Terms of Audit Engagements and the Standard on the Auditor's Report on Financial Statements. By highlighting the similarities and differences between them, the study concluded that international auditing standards generally provide more detailed guidance compared to the Algerian standards, while confirming full alignment between the content of the Algerian standards and the relevant international requirements.

Keywords: Local Auditing Standards; International Auditing Standards; Agreeing on the Terms of Audit Engagements; The Independent Auditor's Report.

Jel Classification Codes: M40 ,M42

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تنبع أهمية مهنة التدقيق من مدى جودة الخدمات التي يقدمها المدقق للمستفيدين من نتائج عمله، مما يفرض عليه التقيد التام بالمعايير المهنية والالتزام بالتشريعات والأنظمة عند فحص القوائم المالية المحالة إليه، بغية إعداد تقارير مهنية تُعبر عن رأيه الفني. ولهذا السبب، سعت مختلف الدول إلى تنظيم هذه المهنة من الجانبين النظري والتطبيقي، من خلال إنشاء هيئات إشرافية وتنظيمية متخصصة، ويُعد الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من أبرز هذه الهيئات، من خلال لجنة التدقيق الدولية واللجان الأخرى التابعة له.

وقد قام هذا الاتحاد بوضع مجموعة من المتطلبات المهنية التي تهدف إلى توحيد الممارسات وتقليص الفروقات بين أساليب العمل المتبعة في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر إصدار سلسلة من الإرشادات التي تنظم المهنة من حيث المؤهلات المطلوبة للمشتغلين بها وكذلك الإجراءات الواجب اتباعها خلال عملية التدقيق. وقد أُطلق على هذه الإرشادات اسم "معايير التدقيق الدولية (ISA)"، وهي تُعد من المرتكزات الأساسية التي تسعى إلى توحيد الإطار المهني الذي يعمل ضمنه المدققون، بغض النظر عن بيئتهم الجغرافية.

توفر هذه المعايير إطاراً مرجعياً للأداء المهني السليم، وتُسهم في ضمان جودة المخرجات الخاصة بمهنة التدقيق. كما تُعد بمثابة نماذج إرشادية تحدد المنهجية التي ينبغي أن يتبعها المدققون أثناء ممارستهم لمهامهم. وتحرص كبريات مكاتب التدقيق العالمية على الالتزام بهذه المعايير، نظراً لطبيعتها الديناميكية التي تتكيف باستمرار مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية، لذلك، من الضروري لأي دولة تسعى لتعزيز موقعها الدولي أن تعتمد هذه المعايير أو تكييفها بما يتناسب مع خصوصيات بيئتها المحلية. وقد تبنت الجزائر هذا التوجه من خلال البدء في إصدار معايير تدقيق وطنية خلال الفترة من فبراير 2016 وحتى ديسمبر 2024، وذلك بهدف الارتقاء بجودة التدقيق المحاسبي داخل البلاد.

أ. مشكلة الدراسة

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تتوافق معايير التدقيق الجزائرية مع نظيرتها الدولية ؟

ب . أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التركيز على مدى توافق معايير التدقيق الجزائرية مع نظيرتها الدولية

وذلك من خلال الأهداف التالية :

- التعريف بمعايير التدقيق الدولية؛

- إعطاء صورة عن معايير التدقيق الجزائرية مقارنةً بنظيرتها الدولية؛

ج . تقسيمات الدراسة:

لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار النظري للمعايير التدقيق الدولية.

المحور الثاني: عرض المقررات المتضمنة لمعايير التدقيق الجزائرية.

المحور الثالث: إجراء مقارنة بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية.

المحور الأول: الإطار النظري للمعايير التدقيق الدولية

لم يكن التوصل إلى معايير موحدة للتدقيق على المستوى الدولي بالأمر الهين، غير أن الجهود المبذولة في إعدادها وتحديثها باستمرار منحتها وزناً كبيراً عالمياً، ما دفع العديد من الدول إلى تبنيها أو ملاءمتها مع خصوصيات بيئاتها المحلية ، من خلال هذا المحور سوف نتطرق إلى ما يلي:

1- ماهية معايير التدقيق الدولية

تمثل المعايير الدولية للتدقيق (IAS) خطوة نحو توحيد الأسس التي يستند إليها المدقق في أداء مهامه، بغض النظر عن الدولة التي يزاول فيها عمله. وقد زادت أهمية هذه المعايير مع اتساع نطاق العولمة الاقتصادية ونمو الشركات متعددة الجنسيات.

وتُعرف معايير التدقيق الدولية "بأنها منظومة متكاملة من المبادئ المهنية ذات الطابع العالمي، والتي لا تتعارض مع المعايير المعمول بها محلياً، كما أنها لا تمنع الدول من صياغة معايير وطنية تتماشى مع خصوصياتها، ما دامت لا تتنافى مع التوجهات العامة للمهنة" (بهلوي، 2017، صفحة 39)

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): يشير هذا المصطلح بصفة عامة إلى مجموعة المعايير المستخدمة في فحص القوائم المالية. بالإضافة إلى تلك المعتمدة عند تقديم خدمات ذات صلة وإعداد تقارير تهدف إلى التحقق من مدى موثوقية المعلومات المالية المعروضة (Stettler, 1997, p. 13)

وعرفها عمر علي عبد الصمد: على أنها المبادئ والإجراءات الجوهرية والإرشادات والإيضاحات

المتعلقة بتدقيق القوائم المالية. (عمر، 2018، صفحة 93)

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن معايير التدقيق الدولية:

- دليل يساعد المدقق في عملية مراجعة لبيانات المالية؛
 - أنها مؤشر يرشد المدقق أثناء أدائه لمهنته؛
 - تعتبر القواعد والقرائن التي توضع العرف المهني الدولي المتفق عليه في تدقيق القوائم المالية.
- 2- مكتب التدقيق الدولية :

الجدول الموالي بين أكبر مكاتب التدقيق تكتلا على المستوى الدولي:

جدول (01): أكبر مكاتب التدقيق الدولية

اسم المكتب	تاريخ التكتل	موقع المكتب الرئيسي	رقم الاعمال	تمركز المكاتب الفرعية	عدد الموظفين
Deloitte Touche	1945	نيويورك	34.2 مليار دولار نهاية 2014	150 دولة	210000 حول العالم
KPMG	1986	أمستردام	23.4 مليار دولار نهاية 2013	155 دولة	155000 حول العالم
EY	1989	لندن	34 مليار دولار نهاية 2023	123 دولة	190000 حول العام
PWC	1998	لندن	58 مليار دولار في نهاية 2024	776 مكتب 157 دولة	195000 حول العالم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المواقع الرسمية للمكاتب

المحور الثاني: عرض مقررات المتضمنة لمعايير التدقيق الجزائرية.

أصدر المجلس الوطني للمحاسبة التابع لوزارة المالية تسعة مقررات تتضمن معايير التدقيق الجزائرية، حيث اعتمدت الجزائر مؤخرًا تسعة معايير وطنية. سيتناول هذا المحور عرضًا موجزًا لمحتوى هذه المقررات، مع بيان نطاق المعالجة الذي يختص به كل معيار على حدة.

أولاً: شرح مختصر للمقرر رقم (002) لمعايير التدقيق الأربعة الأولى: (المقرر رقم 002، 2016،

الصفحات 05-29)

طبقاً للمقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016 المتضمن أول إصدارات المعايير الجزائرية

للتدقيق، ووفقاً للمادة الأولى فقد تم وضع حيز تنفيذ أربعة (04) معايير حيث تستهدف هذه المعايير

الكشوف المالية وجميع أشكال مهام التدقيق القانونية وتشمل:

1- المعيار الجزائري للتدقيق 210 اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق:

يتناول هذا المعيار التزامات المدقق المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق مع الإدارة، وعند الحاجة مع الجهات المسؤولة عن الحوكمة في المؤسسة، بشأن شروط مهمة التدقيق. يغطي المعيار كافة أنواع مهام تدقيق البيانات المالية التاريخية، سواء كانت كاملة أو جزئية، بالإضافة إلى المهام الملحقمة، مع التركيز على بعض الخصائص الخاصة بالتدقيق الدوري والكيانات الصغيرة. وفي نهاية المطاف، يجب على المدقق الحصول على تأكيد من الكيان بشأن قبوله للشروط والأحكام الواردة في رسالة التكليف.

المعيار الجزائري للتدقيق 505 التأكيدات الخارجية:

يركز هذا المعيار على التزام المدقق باستخدام إجراءات التأكيد الخارجية للحصول على أدلة إثبات موثوقة. حيث يلجأ المدقق إلى هذه الإجراءات من أجل جمع أدلة ذات دلالة ومصداقية. يُعرف التأكيد الخارجي بأنه رد خطي يصدر مباشرة إلى المدقق من طرف جهة خارجية، وقد يكون هذا الرد في شكل وثيقة ورقية أو إلكترونية.

المعيار الجزائري للتدقيق 560 أحداث تقع بعد إقفال الحسابات:

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق فيما يخص الأحداث التي تطرأ بعد إقفال الحسابات ضمن سياق تدقيق القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه القوائم قد تتأثر بأحداث تحدث بعد تاريخ إقفال الحسابات. يشمل ذلك الفترة الممتدة من تاريخ إعداد القوائم المالية (تاريخ إقفال الحسابات) وحتى تاريخ صدور تقرير المدقق، بالإضافة إلى الفترة بين تاريخ التقرير وتاريخ اعتماد القوائم المالية من قبل الجهة المختصة.

2- المعيار الجزائري للتدقيق 580 التصريحات الكتابية :

يركز هذا المعيار على ضرورة حصول المدقق على تصريحات كتابية من الإدارة خلال عملية مراجعة القوائم المالية. ويهدف هذا الإجراء إلى تأكيد قيام الإدارة بكامل مسؤولياتها، لا سيما تلك المتعلقة بإعداد القوائم المالية وتوفير كافة المعلومات اللازمة للمدقق، مما يساهم في دعم الأدلة المقنعة التي يعتمد عليها المدقق.

ثانيا : شرح مختصر للمقرر رقم (150) المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الأربعة الثانية

نص المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016 المتضمن ثاني إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق ووفق هذا المقرر فقد تم وضع حيز تنفيذ أربعة معايير جزائرية وهي كالتالي: (المقرر رقم 150، 2016،

1- المعيار الجزائري للتدقيق 500 العناصر المقنعة :

يوضح هذا المعيار مفهوم العناصر المقنعة الذي يقصد بها كل المعلومات التي جمعها المدقق قصد الوصول إلى نتائج لتأسيس رأيه في إطار تدقيق الكشوف المالية وتتضمن هذه العناصر المعلومات المتضمنة في المحاسبة مثل دفتر الأستاذ وكل الوثائق الثبوتية كالفواتير والعقود، وهذه الوثائق يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه.

2- المعيار الجزائري للتدقيق 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية

يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية ويخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة وليس عملية التدقيق الأولية التي تتطلب معالجتها على حدا، أما هدف المدقق وفق هذا المعيار هو تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية، وفي هذا الإطار يلزم المدقق بإعداد إستراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم الكيان ولحجم الأعمال التي يتعين انجازها.

3- المعيار الجزائري 510 مهام التدقيق الأولية – الأرصدة الافتتاحية:

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالأرصدة الافتتاحية عند تنفيذ مهمة تدقيق أولية، خاصةً عندما لم تكن القوائم المالية للفترة السابقة محل تدقيق سابق أو تم تدقيقها من طرف مدقق آخر. وتشمل هذه الأرصدة البيانات الواردة في القوائم المالية مثل الأساليب المحاسبية المعتمدة في عرض حسابات الفترات الماضية، والالتزامات والاحتمالات المسجلة، لا سيما تلك الخارجة عن الميزانية، بالإضافة إلى كيفية تسجيل تأثير التعديلات على السياسات المحاسبية بصورة ملائمة، وضرورة عرضها بشكل صحيح وتقديم إفصاح ذي دلالة، بما يتماشى مع الإطار المحاسبي المعتمد

4- المعيار الجزائري للتدقيق 700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية

يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في ما يتعلق بتكوين رأي مهني بشأن القوائم المالية، حيث يُلزم المدقق بإبداء رأيه استنادًا إلى تقييمه للاستنتاجات المستخلصة من الأدلة الكافية والملائمة التي تم جمعها أثناء عملية التدقيق. كما يحدد المعيار شكل ومحتوى تقرير المدقق في حال كان التدقيق قد أُنجز وفقًا للمعايير الجزائرية للتدقيق وأسفر عن رأي غير معدل. ويتمثل الهدف الأساسي للمدقق، وفقًا لهذا المعيار، في تكوين رأي يستند إلى فحص معمق ومبني على أدلة مقنعة، والتعبير عن هذا الرأي بشكل واضح في تقرير مكتوب يتضمن الأساس الذي استند إليه.

ثالثًا : شرح مختصر للمقرر رقم (23) المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الأربعة الثالثة:

وفق القرار رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر المجموعة الثالثة من المعايير الجزائرية للتدقيق، ووفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق هي: (المقرر رقم 23، 2017، الصفحات 07-51)

1- المعيار الجزائري للتدقيق 520 الإجراءات التحليلية:

يتناول هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها وسيلة رقابية أساسية ضمن عملية التدقيق، ويؤكد على ضرورة قيام المدقق بأداء إجراءات تحليلية مثبتة عند مراجعة مدى اتساق الحسابات بشكل عام في نهاية مهمة التدقيق. ويتمثل الهدف من هذه الإجراءات في تمكين المدقق من جمع أدلة مقنعة وموثوقة، من خلال تصميم وتنفيذ اختبارات تحليلية جوهرية، خاصة في المرحلة النهائية من عملية التدقيق، وذلك للتحقق من مدى توافق القوائم المالية مع المعرفة المكتسبة حول الكيان محل التدقيق.

2- المعيار الجزائري للتدقيق 570 استمرارية الاستغلال :

يتناول هذا المعيار المسؤوليات الملقاة على عاتق المدقق عند مراجعة الكشوف المالية فيما يتعلق بتقييم مدى التزام الإدارة بفرضية استمرارية الاستغلال أثناء إعداد هذه الكشوف. ويتمثل الهدف الأساسي للمدقق، وفقاً لهذا المعيار، في جمع أدلة كافية وملائمة تدعم مدى صحة اعتماد الإدارة على فرضية الاستمرارية، واستنتاج ما إذا كانت هناك درجة معتبرة من عدم التأكد المرتبط بظروف أو أحداث قد تثير شكوكاً جوهرية بشأن قدرة الكيان على الاستمرار في نشاطه. ويقوم المدقق بناءً على الأدلة التي تم جمعها بتحديد ما إذا كان لذلك تأثير على تقريره النهائي.

3- المعيار الجزائري للتدقيق 610 استخدام أعمال المدققين الداخليين :

يتناول هذا المعيار الجزائري للتدقيق الشروط والضوابط المتعلقة بمدى إمكانية اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي، إذ يرى أن وظيفة التدقيق الداخلي يمكن أن توفر دعماً ذا دلالة في تنفيذ مهمة التدقيق. وفي حال توفرت هذه الوظيفة داخل الكيان وخلص المدقق الخارجي إلى إمكانية الاستفادة منها، فإن هدفه يتمثل في تقييم مدى إمكانية استخدام أعمال المدققين الداخليين في سياق عملية التدقيق، وإن تقرر استخدامها، يتعين عليه حينها تحديد مدى ملاءمة تلك الأعمال لمتطلبات وأهداف التدقيق الخارجي.

4- المعيار الجزائري للتدقيق 620 استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق :

يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق عند اللجوء إلى خبير يتم اختياره للقيام بإجراء في يتطلب معرفة أو كفاءة متخصصة في مجال خارج نطاق المحاسبة والتدقيق، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الاستنتاجات التي يقدمها هذا الخبير. ويتمثل الهدف الأساسي للمدقق، وفقاً لهذا المعيار، في تحديد الحالات التي تستدعي الاستعانة بخبير، وفي حال قرر استخدام نتائج أعماله، يجب عليه تقييم مدى ملاءمة تلك النتائج لاحتياجات مهمة التدقيق ومدى إمكانية الاعتماد عليها في تكوين رأيه المهني.

رابعا : شرح مختصر للمقرر رقم (77) المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الأربعة الرابعة:

وفق القرار رقم 77 المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر المجموعة الرابعة من المعايير الجزائرية للتدقيق، ووفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ أربعة معايير جزائرية للتدقيق

هي: (المقرر رقم 77، 2018، الصفحات 06-29)

1- المعيار الجزائري للتدقيق 230 وثائق التدقيق :

يتناول المعيار 230 مسؤولية المدقق في إعداد وثائق تدقيق الكشوف المالية، مع التأكيد على أن هذا الالتزام لا يُغني عن التوثيق المطلوب بموجب المعايير الجزائرية الأخرى ذات الصلة. كما يُشير المعيار إلى أن بعض النصوص القانونية والتنظيمية قد تفرض متطلبات إضافية في مجال التوثيق. ويهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى إعداد ملف توثيقي كافٍ وملئم يشتمل على العناصر المقنعة التي تدعم رأيه المهني، ويُظهر أن عملية التدقيق قد حُطِّط لها ونُقِّدَتْ وفقاً لمتطلبات المعايير الجزائرية والنصوص القانونية السارية، مع ضمان الحفاظ على آثار النقاط الجوهرية التي تمثل أهمية مستمرة وتُؤخذ بعين الاعتبار في المهام المستقبلية.

2- المعيار الجزائري 501 العناصر المقنعة – اعتبارات الخاصة :

يتناول هذا المعيار اعتبارات المدقق عند جمعه لعناصر مقنعة كافية وملائمة تتعلق بجوانب محددة ضمن مهمة تدقيق الكشوف المالية، وذلك استناداً إلى ما نصّت عليه المعايير الجزائرية للتدقيق، لاسيما المعايير 300 و500 وغيرها من المعايير ذات الصلة. ويركّز المعيار على تقييم المدقق لمدى كفاية وملاءمة الأدلة المحصلة فيما يتعلق بوجود المخزونات وحالتها الفعلية، ومدى شمولية إحصاء القضايا والنزاعات القانونية التي تلزم الكيان، إضافة إلى دقة وتمام المعلومات القطاعية الواجب التصريح بها، وذلك بما يتوافق مع المرجع المحاسبي المعتمد في إعداد الكشوف المالية.

المعيار الجزائري للتدقيق 530 السبر في التدقيق

يطبق المعيار الجزائري 530 عندما يقرر المدقق استخدام السبر في التدقيق لإنجاز إجراءات التدقيق يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي والغير إحصائي لتحديد واختيار عينة ما، ووضع فحوص لإجراءات الاختيار ومراجعات تفصيلية وتقييم نتائج سبر. يهدف المدقق إلى الحصول على قاعدة معقولة يستخرج منها الاستنتاجات حول المجتمع الإحصائي الذي اختار منه العينة.

3- المعيار الجزائري للتدقيق 540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها

يُعد هذا المعيار بيان مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك تلك الخاصة بالقيمة العادلة، وما يرتبط بها من إفصاحات ضمن إطار مراجعة الكشوف المالية. ويتناول المعيار أيضاً معالجة الانحرافات المرتبطة بالتقديرات المحاسبية الفردية، والتي قد تعكس مؤشرات على وجود تحيز محتمل في الأحكام التقديرية للإدارة. كما يوضح كيفية تطبيق المبادئ الواردة في المعايير 315 و330 وغيرها عند التعامل مع هذا النوع من التقديرات. وتهدف مهام المدقق، في هذا السياق، إلى جمع أدلة إثبات كافية وملائمة للتحقق من مدى معقولية التقديرات المحاسبية – سواء كانت مدرجة ضمن بنود القوائم أو مذكورة كإفصاحات – والتأكد من أن المعلومات المقدمة بشأنها في الهوامش تتمتع بالوضوح والدلالة المطلوبة.

خامساً : شرح مختصر للمقرر رقم (121) المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الثلاثة المجموعة الخامسة :

وفق المقرر رقم 121 المؤرخ في 01 جوان 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر المجموعة الخامسة من المعايير الجزائرية للتدقيق وفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ ثلاثة معايير جزائرية للتدقيق وهي : (المقرر رقم 121، 2024، الصفحات 05-33)

1. المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1

يعالج المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 إلتزامات المكتب فيما يتعلق بتصميم ووضع وتشغيل نظام إدارة الجودة للتدقيق أو الفحص المحدود للكشوف المالية ، أو مهام التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات صلة .

سوف يتبع بالمعيار الجزائري لإدارة الجودة 2 الذي يعالج التعيين ومهائير تأهيل مسؤول مراجعة جودة المهمة وكذا تنفيذها توثيقها .

كما يهدف هذا المعيار إلى تصميم وضع وتشغيل نظام لإدارة جودة التدقيقات أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية أو مهمات التأكيد أو الخدمات ذات صلة التي ينجزها المكتب التي تمنحه التأكيد المعقول .

2. المعيار الجزائري لادارة الجودة 2

يعالج المعيار الحالي لادارة الجودة 2 مايلي :

أ. تعيين وشروط تأهيل مسؤول مراجعة جودة المهمة .

ب. مسؤوليات هذا الأخير فيما يخص إنجاز توثيق مراجعة جودة المهمة .

كما ينطبق هذا المعيار على جميع المهمات التي تتطلب إجراء مراجعة لجودتها وفقا لمعيار إدارة الجودة .

ويهدف هذا المعيار إلى تعيين مسؤول عن مراجعة جودة المهمة مستوفيا لمعايير التأهيل .

3. المعيار الجزائري للتدقيق 220 (إدارة الجودة لتدقيق الكشوف المالية)

يعالج هذا المعيار مسؤوليات المدقق الخاصة فيما يتعلق بإدارة الجودة في إطار المهمة عند تدقيق

الكشوف المالية والمسؤوليات ذات الصلة .

هدف المدقق من هذا المعيار هو إدارة الجودة على مستوى المهمة من أجل الحصول على تأكيد معقول

بشأن تحقيق الجودة لهذه المهمة .

سادسا : شرح مختصر للمقرر رقم 212 المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الثلاثة المجموعة

السابعة

وفق المقرر رقم (212) المؤرخ في 18 نوفمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر

المجموعة السادسة من المعايير الجزائرية للتدقيق وفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز

التنفيذ ثلاثة معايير جزائرية للتدقيق وهي : (المقرر رقم 212، 2024، الصفحات 05-30)

1. المعيار الجزائري للتدقيق 701 الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل

يعالج المعيار الحالي المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق فيما يخص الإبلاغ عن المسائل الجوهرية في

تقريره يتناول هذا المعيار :

- الحكم الصادر عن المدقق بشأن المسائل الواجب الإبلاغ بها في تقريره .

- شكل ومحتوى الإبلاغ .

ويهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى تحديد المسائل الجوهرية للتدقيق والابلاغ عنها عن طريق وضعها في تقريره بعد تكوين رأيه حول الكشوف المالية .

2.المعيار الجزائري للتدقيق 705 التعبير عن الراي المعدل في تقرير المدقق المستقل

يعالج هذا المعيار مسؤولية المدقق فيما يخص إصدار تقرير مناسب في الحالات التي عندما يبدي رأيه وفقا للمعيار الجزائري للتدقيق 700 يتوصل إلى أن تقرير الراي ضرورة في تقرير الكشوف المالية .

يعالج هذا المعيار أيضا كيفية صياغة شكل محتوى تقرير المدقق في حالة أين يعبر على الراي المعدل . هدف المدقق هو التعبير بوضوح عن الراي المعدل ومناسب حول الكشوف المالية .

3.المعيار الجزائري للتدقيق 706 فقرات المتعلقة بنقاط أخرى في تقرير المدقق المستقل

يعالج المعيار الحالي الابلاغات الإضافية في تقرير المدقق عندما يعتبر مايلي ضروريا لفت انتباه المستعملين إلى نقطة أو نقاط هامة المعروضة في الكشوف المالية والتي تعتبر أساسية لفهم الكشوف المالية.

يهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى تأسيس رأيه حول الكشوف المالية في تقدير حسب حكمه المهني الخاص ، إن كان من الضروري لفت انتباه المستعملين بوسيلة تواصل إضافي واضح في تقريره للتدقيق .

سابعا : شرح مختصر للمقرر رقم (249) المتضمن لمعايير التدقيق الجزائرية الثلاثة المجموعة السادسة :

وفق المقرر رقم (249) المؤرخ في 28 ديسمبر 2024 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق أصدرت الجزائر المجموعة السابعة من المعايير الجزائرية للتدقيق وفق المادة الأولى من هذا المقرر فقد تم وضع حيز التنفيذ ثلاثة معايير جزائرية للتدقيق وهي : (المقرر رقم 249، 2024، الصفحات 05-36)

1.المعيار الجزائري للتدقيق 240رقم (مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالغش عند تدقيق

(الكشوف المالية)

يعالج هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بالغش أثناء تدقيق الكشوفات المالية وهو يحدد الواجبات الواجب تطبيقها فيما يتعلق بمخاطر وجود اختلالات معتبرة ناجمة عن الغش .

ويهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى التعرف على المخاطر الاختلالات المعتبرة وتقييمها الناجمة عن الغش ، كما يسعى إلى الحصول على عناصر مقنعة كافية وملائمة متعلقة بهذه المخاطر.

2. المعيار الجزائري للتدقيق رقم 320 الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ التدقيق

يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق تطبيق مفهوم الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ تدقيق الكشوف المالية ويهدف المدقق إلى التطبيق العملي لمفهوم الأهمية النسبية على نحو ملائم أثناء تخطيط وتنفيذ التدقيق .

3. المعيار الجزائري للتدقيق 450 تقييم الاختلالات المكتشفة خلال التدقيق

يعالج هذا المعيار الجزائري للتدقيق 450 التزامات المدقق فيما يتعلق بتقييم تأثير الاختلالات المكتشفة على التدقيق وتأثير اختلالات محتملة غير مصححة على الكشوف المالية . يهدف المدقق من خلال هذا المعيار إلى تقييم تأثير الاختلالات المكتشفة على التدقيق وتأثير الاختلالات المعترية المحتملة غير المصححة على الكشوف المالية .

المحور الثالث : إجراء مقارنة بين معايير التدقيق الدولية والجزائرية

في هذا المحور سوف نقوم بمحاولة مقارنة بين بعض معايير التدقيق الجزائرية التي تم إصدارها منذ فيفري 2016 إلى غاية ديسمبر 2024 مع تلك المعايير الدولية للتدقيق التي تقابلها وهذا أجل معرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما

جدول (02) : أوجه الاختلاف بين المعيار الجزائري 210 والمعيار الدولي للتدقيق 210 من حيث

الشكل

المعيار وجه المقارنة	المعيار الدولي "210"	المعايير الجزائرية "210"
عنوان المعيار	الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة	اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق
الفهرس	محتويات بفقرات	فهرس بعناوين
المصطلحات	<ul style="list-style-type: none"> • خطاب ارتباط المراجعة • نطاق المعيار • المفاهيم • يشير مصطلح المتطلبات إلى مجموعة من العناصر التي تشمل الشروط المسبقة، 	<ul style="list-style-type: none"> • رسالة مهمة • مجال تطبيق المعيار • غير موجودة • العناصر الذي احتواها مصطلح المتطلبات

<p>جاءت عبارة عن عناوين منفصلة في المعيار الجزائري .</p> <ul style="list-style-type: none"> • يعبر عن المؤسسة محل التدقيق بالكيان 	<p>والإجراءات المتكررة، والاتفاق على شروط المهمة، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع التعديلات المحتملة في تلك الشروط، وكذا الاعتبارات الإضافية ذات الصلة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • أما الجهة الخاضعة للتدقيق، فيُعبر عنها في المعيار بالممثل المناسب للإدارة أو الأشخاص المكلفين بحوكمة المؤسسة 	
		<p>عناصر أخرى</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للمحاسبة ، المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق .

جدول (03) : أوجه الاختلاف بين المعيار الجزائري والمعيار الدولي للتدقيق من حيث المضمون

معيار التدقيق الجزائري "210"	معيار التدقيق الدولي "210"	المعيار وجه المقارنة
<p>ورد هذا العنصر ضمن المقدمة في المعيار الدولي، بينما حُصص له بند مستقل في المعيار الجزائري، رغم أن كليهما تضمّن المفهوم ذاته، والمتمثل في هدف المدقق المتمحور حول استمرارية المهمة وقبول الارتباط بها أو متابعتها، وذلك في ظل توافر الشروط المتفق عليها مسبقًا.</p>		<p>الأهداف</p>
<p>في حين تناول المعيار الدولي الشروط المسبقة للتكليف بصفة عامة، مشيرًا إلى وجوب الاتفاق بين المدقق والإدارة على شروط المهمة، فإن المعيار الجزائري قد قدم عرضًا مفصلاً لهذه الشروط، حيث حددها في شكل نقاط ينبغي الاتفاق عليها صراحة بين المدقق والكيان قبل الشروع في تنفيذ عملية التدقيق</p>	<p>تطرق المعيار إلى الشروط المسبقة بشكل عام، حيث أشار إلى ضرورة اتفاق المدقق مع الإدارة على شروط تنفيذ مهمة التدقيق</p>	<p>المصطلحات</p>

<p>قسم محتوى الرسالة إلى أحكام أساسية و تدقيقات متكررة.</p>	<p>لا يوجد تقسيم لمحتوى الخطاب بل وضح المحتوى ذكر النطاق والهدف من التدقيق وكذا مسؤولية المراجع وذكر مسؤولية الإدارة مع ذكر معلومات أخرى مثل أنعاب المدقق وطريقة سدادها وأي شروط أخرى ذات علاقة.</p>	<p>محتوى الرسالة</p>
<p>عُرِضت بتفصيل دقيق ضمن بنود المعيار</p>	<p>لم يتم تحديدها بشكل محدد</p>	<p>مسؤولية الإدارة</p>
<p>تم تحديد المهمة بثلاث سنوات في رسالة المهمة</p>	<p>المدة غير محددة من خلال هذا المعيار</p>	<p>المدة</p>
<p>لا توجد تفسيرات</p>	<p>توجد تفسيرات</p>	<p>التفسيرات</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للمحاسبة ، المقرر رقم

002 المؤرخ في 2016/02/04 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق .

انطلاقاً من استعراض أوجه التباين بين المعيارين الجزائري والدولي من حيث الشكل والمحتوى، يمكن الإقرار بأن المعيار الجزائري يتقاطع مع نظيره الدولي في عدة جوانب، سواء من حيث البنية أو المضمون، في حين يختلف عنه في نقاط أخرى تم تكييفها لتتلاءم مع الخصوصيات التنظيمية والتشريعية للبيئة الجزائرية. وقد عملت الجهة الوطنية المختصة على مواءمة المعيار الدولي مع السياق المحلي، بما ينسجم مع القوانين المعمول بها في البلاد. ومن أبرز مظاهر هذا التكيف استخدام مصطلح "الكيان" للدلالة على الجهة التي يخضع نشاطها لعملية التدقيق، وهو تعبير منصوب عليه في التشريعات الجزائرية المتعلقة بمهنة محافظ الحسابات، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 11-32 الصادر بتاريخ 27 جانفي 2011 والمتعلق بتعيين محافظي الحسابات.

جدول (04) :مقارنة بين معيار تدقيق دولي مع معيار جزائري 701

مقاييس المقارنة	معايير التدقيق الدولية IAS	معايير التدقيق الجزائرية AAN	تحليل مقارن
رقم المعيار	701	701	ترقيم مطابق
عنوان المعيار	الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل	الإبلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل	نفس الاسم
تاريخ الصدور	2009-12-15	2024-11-18	فارق زمني يقارب 15 سنة
الهيئة المصدر	مجلس معايير التدقيق والتأكد IAASB التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين المهنيين IFAC	لجنة متابعة المعايير الجزائرية التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة CNC	تقوم الجزائر بإصدار معايير تدقيق محلية مستوحاة من المعايير الدولية تتلائم مع البيئية الجزائرية
مجال التطبيق	- ينطبق على تدقيق القوائم المالية للكيانات ذات الأهمية العامة في الجزائر. - التطبيق قد يكون إلزامياً أو موصى به حسب قرارات اللجنة الوطنية لمعايير المحاسبة والتدقيق (CNECS) والقوانين المحلية.	ينطبق على تدقيق القوائم المالية للكيانات المدرجة (Listed Entities). - قد يُستخدم اختياريًا مع كيانات أخرى حسب متطلبات المستخدمين أو القوانين	المعيار الجزائري مستمد من المعيار الدولي مع تعديلات تتناسب مع البيئة القانونية والتنظيمية في الجزائر، مما قد يؤثر على نطاق التطبيق ومتطلبات التقرير
الهدف	يهدف إلى تقديم معلومات إضافية في تقرير المدقق حول المسائل المهمة التي تم التركيز عليها أثناء التدقيق، مع مراعاة الخصوصيات القانونية والتنظيمية في الجزائر	يهدف إلى تعزيز شفافية تقرير المدقق من خلال الإبلاغ عن الأمور الرئيسية في التدقيق (Key Audit Matters - KAM) التي كانت ذات أهمية خاصة أثناء تدقيق القوائم المالية	كلا المعيارين يهدفان إلى تعزيز شفافية تقرير المدقق من خلال الإبلاغ عن الأمور الرئيسية في التدقيق
	يختلف محتوى المعيار الدولي	يعتمد المعيار الدولي على	

المحتوى		
	<p>رقم 701 عن نظيره الجزائري في عدة جوانب تتعلق بكيفية تناول "المسائل الرئيسية في التدقيق". ففي حين يُطلق على هذه المسائل في المعيار الدولي تسمية "Key Audit Matters" (KAM)، يُطلق عليها في المعيار الجزائري "Points Clés de l'Audit (PCA)". أي النقاط الجوهرية في التدقيق. يستند المعيار الدولي في تحديد KAM إلى المسائل التي ناقشها المدقق مع المكلفين بالحوكمة، وخاصة تلك التي تتعلق بمخاطر جوهرية أو تتطلب أحكاماً مهنية عالية أو ترتبط بأحداث أو معاملات غير اعتيادية. أما في المعيار الجزائري، فيتم تحديد النقاط الجوهرية بناءً على صعوبة تنفيذ إجراءات التدقيق أو حساسية التقديرات المحاسبية أو وجود مجالات تتطلب حكماً مهنيّاً دقيقاً دون اشتراط أن تكون محل نقاش مع الحوكمة.</p> <p>من حيث طريقة العرض، يُلزم المعيار الدولي المدقق بأن يقدم</p>	<p>كما يسمح كلا المعيارين بعدم الإفصاح عن بعض المسائل في حالات استثنائية، إلا أن المعيار الدولي يربط ذلك بوجود مصلحة عامة قوية تستدعي الحجب، في حين يجيز المعيار الجزائري ذلك إذا كان الإفصاح قد يضر بالمؤسسة أو يعرضها لمخاطر. وبذلك يمكن القول إن المعيار الدولي أكثر تفصيلاً وشفافية من حيث المحتوى، بينما يتسم المعيار الجزائري بطابع أكثر تحفظاً ومهنية داخلية.</p> <p>تحديد المسائل الرئيسية في التدقيق (KAM) انطلاقاً من المناقشات التي يجريها المدقق مع المكلفين بالحوكمة، بينما لا يشترط المعيار الجزائري هذا التفاعل، بل يركز على المجالات التي تطلبت مجهوداً مهنيّاً كبيراً أو واجه فيها المدقق صعوبات تقنية أو تقديرية. ثانياً، يُلزم المعيار الدولي بعرض كل مسألة رئيسية في التقرير مع توضيح سبب أهميتها وكيفية معالجتها وربطها، إن أمكن، بالإفصاحات المالية، في حين يكتفي المعيار الجزائري بعرض عام للنقطة الجوهرية مع وصف مختصر للإجراءات المتخذة دون اشتراط الربط المباشر بالقوائم المالية. ثالثاً، يتبنى المعيار الدولي نهج الشفافية الكاملة مع السماح بالاستثناء فقط في حالات نادرة تبررها مصلحة عامة عليا، في حين يمنح المعيار الجزائري مجالاً أوسع لحجب بعض النقاط إذا رأى المدقق</p>

<p>أن الإفصاح قد يلحق ضرراً بالمؤسسة أو يعرضها لمخاطر. تعكس هذه الفروقات اختلافاً في درجة الانفتاح والشفافية بين المعيارين، حيث يميل المعيار الدولي إلى تعزيز التواصل مع مستخدمي القوائم المالية، بينما يحافظ المعيار الجزائري على نهج أكثر تحفظاً ومهنية داخلية.</p>	<p>لكل KAM وصفاً دقيقاً، مع توضيح سبب اعتبارها مسألة رئيسية، وشرح كيفية معالجتها أثناء التدقيق، بالإضافة إلى ربطها، إن أمكن، بالإفصاحات الواردة في القوائم المالية. أما المعيار الجزائري، فيعتمد عرضاً أقل تفصيلاً، يقتصر على تقديم النقطة الجوهرية، مع الإشارة إلى خلفية أهميتها، والإجراءات التي قام بها المدقق بشأنها، دون اشتراط الربط المباشر بملاحظات القوائم المالية.</p>	
---	--	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني للمحاسبة ، المقرر رقم 212 المؤرخ في 2024/11/18 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق .

الخاتمة :

عملت الدولة الجزائرية على تكييف مهنة التدقيق بما يتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال، حيث بادرت إلى إصدار جملة من النصوص القانونية، من بينها القانون 01-10، وتوجت هذه الجهود بإصدار مجموعة من معايير التدقيق الجزائرية بلغ عددها 25 معياراً، تم اعتمادها تدريجياً بين فيفري 2016 وديسمبر 2024. وتندرج هذه الخطوة ضمن المساعي التي تبنتها الجزائر في إطار حركتها الإصلاحية للنهوض بالاقتصاد وتعزيز جودة مهنة التدقيق الخارجي. وقد أظهرت المقارنة بين النسختين الجزائرية والدولية من المعايير درجة عالية من التطابق، سواء من حيث المضمون أو الهيكل العام، غير أن المعايير الدولية غالباً ما تتسم بدرجة أكبر من التفصيل مقارنة بنظيرتها الجزائرية.

وفيما يلي نقوم بعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الورقة البحثية:

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي :

- شهدت الجزائر إصلاحات جوهرية في مجالي المحاسبة والتدقيق، تمثلت في اعتماد النظام المحاسبي المالي كبديل للمخطط الوطني المحاسبي، وذلك في ظل عدم ملاءمة هذا الأخير للتطورات التي طرأت على البيئة المحاسبية على الصعيد الدولي.
- بادر المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) إلى إصدار معايير تدقيق محلية مستلهمة من المعايير الدولية، وذلك في إطار سعيه لتحديث الإطار المرجعي للمهنة وتكييفه مع المتطلبات العالمية
- منذ اعتمادها لأربعة معايير دولية للتدقيق في فيفري 2016، ووصول عدد المعايير المعتمدة إلى 25 معيارًا إلى غاية اليوم، يتضح أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو التبني الكامل للمعايير الدولية في مجال التدقيق.
- تم اصدارسبعة مقررات 25 معيار جزائري للتدقيق إلى حد الساعة تحمل نفس الترقيم والمحتوى مع المعايير الدولية؛
- المعايير الدولية للتدقيق تعتبر اكثر تفصيلا من المعايير الجزائرية؛
- وُجّهت جملة من الانتقادات إلى المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210، من أبرزها اعتماده على عرض مختصر ومركّز دون تضمينه شروحات أو إيضاحات كافية تُيسّر فهمه وتطبيقه العملي، على خلاف المعيار الدولي المقابل الذي يُرفق عادةً بتفسيرات مفصّلة. كما يُلاحظ غياب مبادرات من الجهة المصدرة، سواء من خلال إصدار نشرات توضيحية أو تنظيم دورات تكوينية لفائدة المهنيين والمعنيين بالمجال، ما يحدّ من فعالية المعيار في الممارسة المهنية.
- تنص متطلبات المعيار الدولي رقم 701 إلى تقارير أكثر شفافية وتفصيلاً، ما يُمكن مستخدمي القوائم المالية (مثل المستثمرين والجهات التنظيمية) من فهم أعمق للمجالات المعقدة التي واجهها المدقق، في حين قد تكون تقارير التدقيق وفق المعيار الجزائري أقل تفصيلاً، مما يقلل من درجة وضوح التحديات الحقيقية التي تمت مواجهتها أثناء التدقيق.
- يعزز المعيار الدولي من فعالية التواصل بين المدقق ومستخدمي التقرير من خلال الإفصاح عن كيفية معالجة المسائل الرئيسية، مما يرفع من مستوى الثقة في مخرجات عملية التدقيق. أما في المعيار الجزائري، فإن غياب هذا المستوى من الإفصاح يُضعف من إمكانية تقييم أداء المدقق أو مدى تعقيد العمل الذي قام به.

➤ يتطلب المعيار الدولي حكماً مهنيّاً عالياً في اختيار وتوثيق KAM، وهو ما يُسهم في تطوير مهارات المدققين وتحفيزهم على العمل وفق منهجيات دقيقة وموحدة عالمياً. في المقابل، فإن المعيار الجزائري يمنح المدقق هامشاً أوسع في حجب بعض النقاط الجوهرية، مما قد يؤثر على مستوى المساءلة المهنية والشفافية.

قائمة المراجع:

1. بهلولي نور الهدى، (2017). أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة فرحات عباس سطيف
2. عمر على عبد الصمد (2018) .، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي ، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر.
3. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2016) ، المقرر رقم 002 "المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 04 فيفري.
4. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2016) ، المقرر رقم 150 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 11 أكتوبر ،
5. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2017) ، المقرر رقم 23 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق ، المؤرخ في 15 مارس.
6. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2018) ، المقرر رقم 77 ، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 24 سبتمبر.
7. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2024) ، المقرر رقم 121 ، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 01 جوان.
8. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2024) ، المقرر رقم 212 ، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 18 نوفمبر.
9. المجلس الوطني للمحاسبة ، (2024) ، المقرر رقم 249 ، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 28 ديسمبر.
10. Stettler, H. (1997). *auditing principle*. newjersy.